الصحافة الورقية.. رحلة من الاحتضار

بشكل مفاجئ وصادم، أعلنت الهيئة الوطنية للصحافة الموافقة على تحويل إصدارات «الأهرام المسائي» (تأسست عام ١٩٨٩) الصادرة عن مؤسسة الأهرام، و«الأخبار المسائي» الصادرة عن مؤسسة أخبار اليوم، و«المساء» (١٩٥٦) الصادرة عن مؤسسة دار التحرير، إلى إصدار إلكتروني بداية من منتصف يوليو الجاري، وتحويلها إلى إصدارات إلكترونية، ما أثار حزنا وجدلا لدى الصحفيين والقراء.

وتتبع «الأهرام» و«الأخبار» المسائيان مؤسستين عريقتين، الأولى تأسست في ١٨٧٦، والثانية في ١٩٥٢.

بينما «المساء» هي أول جريدة مسائية في مصر، وكانت الصوت المسائي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التي أنهت آنذاك الحكم الملكي في البلاد. ولم توضح الهيئة سبب القرار، لكن من المعروف أن الصحافة الورقية مأزومة في مصر، حيث أنها تعاني من خسائر مالية منذ سنوات طويلة، بسبب قلة التوزيع وارتفاع التكلفة.

جاء هذا القرار في بيان أصدرته الهيئة الوطنية للصحافة، يوم الأحد الماضي ٤ يوليو، وذلك عبر الصفحة الرسمية على الفيسبوك. وتضمن البيان ٥ نقاط، حمل ٣ منهم قرارات بالترقيات، وآخر تحدث عن قرار تحويل بعض الصحف الورقية إلى إلكترونية، أما النقطة الأخيرة تضمنت استعراض الهيئة طلبات بعض المؤسسات الصحفية لاستثمار أصولها، وقد طلبت الهيئة تقديم دراسات جدوى لتقييم العروض المقدمة، حرصاً من الهيئة على استثمار الأصول المملوكة للمؤسسات لتعظيم مواردها المالية.

وقال عضو مجلس النقابة السابق جمال عبد الرحيم، عبر صفحته بـ«فيسبوك»: «أعلم أن الصحافة الورقية تصارع من أجل البقاء بسبب التطور التكنولوجي وارتفاع أسعار الورق ومواد الطباعة والأزمات الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تراجع أرقام التوزيع بصورة غير مسبوقة».

وأضاف: «ورغم تلك الأزمات إلا أن ذلك الإغلاق أمر محزن وخسارة فادحة»، مرفقا صورا بينها عبارة «حداد»، مع أخرى للنسخ المحالة إلى إصدار إلكتروني.

فيما علّق محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، عبر صفحته على موقع «فيسبوك» على القرار بجملة واحدة: «خبر مؤسف».

كما علق الصحفي حازم حسني عبر صفحته قائلا: «لم نفشل.. لكنهم أفشلونا!.. يعني عايزين تفهمونا إن لو قفلنا الصحف الورقية المسائية وعملناها إلكترونية بنفس السياسة التحريرية هتنتشر ويبقى لها قارئ ومن ثم مُعلنين؟».

مضيفا: «حرية الصحافة هي السبيل الوحيد إلى تحقيق مكاسب مادية من ورا الكتابة المطبوعة أو الإلكترونية والمطالبة بالإبقاء على الصحف المسائية دون ضغط للحصول على حريات صحفية يؤدي حتما لإغلاق كل الصحف الورقية، صباحية ومسائية، وإفلاس المؤسسات أو لجوئها لبيع وتأجير الأصول العقارية، ومحاولة تمرير لوائح فصل أغلب العاملين في هذه المؤسسات من عمال وإداريين وصحفيين، بزعم تخفيف العبء وتقليل الخسائر».

وأنهى تدوينته قائلا: «قولا واحدا.. لم نفشل ولكن أفشلونا بقوانين اغتالت مهنة الصحافة .. وتعامل أمني ضيق على الصحفيين ووصل حد معاقبة كثير منهم على رأي كتبوه على صفحاتهم الشخصية على فيس بوك!».

وفي وقت سابق كتب الدكتور شريف درويش اللبان أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال -كلية الإعلام جامعة القاهرة- في موقع «البوابة نيوز» مقال بعنوان « أسباب تدهور الصحافة المطبوعة ومقترحات للنهوض»، أكد فيه أن «الباحثون اتفقوا في إطار المدارس الأكاديمية المختلفة، والممارسين لمهنة الصحافة على أن صناعة الصحافة المطبوعة تواجه أزمة بقاء أو وجود، تهدد وجودها وكيانها ذاته، وتؤثر سلبًا في قدرتها على الاستمرارية والصمود في ظل أسواق المنافسة السائدة، وفي مواجهة الصحافة الإلكترونية بتطبيقاتها المختلفة، بل وفى مواجهة شبكات التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث الشهيرة، التي أصبحت منافسًا قويًا وحقيقيًا لها، يفوق في قدراته وتأثيره البدائل الأخرى المعروفة».

مضيفا أن هذه الأزمة تمتد بجذورها لعقود طويلة مضت، حين بدأت الصحافة منذ بدايات عقد الستينيات تواجه تحديات قوية جراء المنافسة مع التليفزيون، والتي أدت في النهاية إلى تراجع أرقام توزيعها وانخفاض عائداتها من الإعلانات، حيث تفاقمت حدة هذه الأزمة منذ بداية السبعينيات، مع الارتفاع الجنوني الذى شهدته أسعار ورق الصحف ومستلزمات الإنتاج والطباعة، الأمر الذى حدا بكثير من الباحثين إلى التنبيه لحقيقة المخاطر التي تتعرض لها صناعة الصحافة، وضرورة التفكير جديًا في البحث عن سيناريوهات واقعية لإنقاذها من كبوتها وعثراتها.

ووفقا للمقال؛ تشير الدراسات إلى أنه مع مرور الوقت انخفضت أرقام توزيع الصحف إلى النصف تقريبا، بالرغم من استمرار معدل النمو السكاني نفسه، وتزايد معدلات التعليم، حيث أخذت أرقام توزيع الصحف تنخفض بشكل مضطرد، بالرغم من أن هناك كثيرا من الصحف اليومية مازالت أرقام توزيعها تتجاوز المليون نسخة يوميًا أو يزيد، مثل «نيويورك تايمز» و»واشنطن بوست» الأمريكيتين و»أساهي شيمبون» اليابانية، وغيرها.

وأرجع «اللبان» تراجع الصحف الورقية أيضًا إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بالمضمون التحريري المقدم بضعف وسطحية، والذي أصاب الصحف الورقية بكافة توجهاتها وملكياتها، إضافة إلى تكرار مضامين الصحف الورقية دون محاولة القائمين على أمرها بذل مزيدٍ من الجهد للارتقاء بهذه المضامين، وذلك بالبحث عن الانفرادات الصحفية، أو اللجوء إلى القصة الخبرية المصنوعة والتي كانت أهم ما يميز الصحف الورقية في فترات ازدهارها.

وأكد في مقاله على أن عدم لجوء القائمين على الصحافة الورقية إلى محاولة تطوير المحتوى الصحفي للصحف الورقية في ظل المنافسة الشرسة بينها وبين وسائل الاتصال الأخرى، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، أدى بالطبع إلى التراجع الواضح والسريع في المستوى العام للصحف الورقية، والتدهور المضطرد في أرقام توزيعها، فهناك قوالب وفنون صحفية مستحدثة كصحافة المواطن والصحافة الاستقصائية وكذلك صحافة البيانات، بالإضافة إلى صحافة الرأي والتحليل لو استُغلت بقدر كبير تصبح كافية كي تعيد كثيرًا من القراء إلى حظيرة الصحف الورقية، وتنقذها من عثراتها وترفع من أرقام توزيعها.

ومع تراجع الإقبال على الصحافة الورقية وضعف الإمكانيات المالية، تحولت صحف مصرية إلى إصدارات إلكترونية، مثل «التحرير» (خاصة)، في سبتمبر ٢٠١٥. فيما تحولت «المصريون» (صحيفة خاصة) من إصدار يومي إلى أسبوعي، نهاية ٢٠١٣، وتملك أغلب الإصدارات الصحفية في مصر مواقع إلكترونية.

وفي ٢٠١٥، سجل توزيع الصحف الورقية في مصر تراجعا بنسبة ١٤,٤ بالمئة، مقارنة بعام ٢٠١٤، بحسب تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وأفاد الجهاز، عبر أحدث إحصاء في ٢٠٢٠، بأن عدد الصحف الصادرة في ٢٠١٨ بلغ ٧٠ صحيفة، مقابل ٧٦ صحيفة في ٢٠١٧، بانخفاض ٧,٩ بالمئة.

وظهر مفهوم الصحف القومية في مصر في أعقاب قانون تنظيم الصحافة الذي أصدره الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر عام ١٩٦٠ الذي يقضي بضم ملكية الصحف الخاصة إلى الاتحاد القومي مع تعويض أصحابها الأصليين، لتخضع الصحافة المصرية للسيطرة المباشرة للدولة. فيما أصدر السادات قراراً بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة، الذي تولى مسؤولية إصدار تراخيص الصحف، ووضع ميثاق شرف للصحافيين.

وأفاد الجهاز، أيضا، عبر أحدث إحصاء في ٢٠٢٠، بأن عدد الصحف الصادرة في ٢٠١٨ بلغ ٧٠ صحيفة، مقابل ٧٦ صحيفة في ٢٠١٧، بانخفاض ٧,٩ بالمئة.